المبحث الرابع

الحذف

تعريف الحذف :

الحذْفُ في اللغة الإسقاط ، وهو من « حَذَفَهُ ، يَحْذِفُهُ ، حَذْفاً : أَسْقَطَهُ »[1] ، وقد فرق الزركشي (ت٧٩٤هـ) بينه وبين الإضمار لأَنَّ شَرْطَ الْمُضْمَرِ بَقَاءُ أَثَرِ الْمُقَدَّرِ فِي اللَّفْظِ فيأتي من باب اشتقاقه ، وهذا من دلالة أضمرت الشيء : أخفيته ، وهذا لا يشترط في الحذف[2] ، يقول الدكتور طاهر حمودة « الواقع أن المصطلحين يستعملان بمعنى واحد عند النحاة ابتداء من سيبويه »[3]

يقول (هاليداي ورقية حسن) : إن « الحذف علاقة داخل النص ، وفي معظم الأمثلة يوجد العنصر المفترض في النص السابق ، وهذا يعني أن الحذف عادة علاقة قبلية »[4] . هذا التعريف يتناسب مع تفريق الزركشي بين الحذف والإضمار ؛ ليكون الحذف النصي هو الإضمار عند الزركشي .

ويمكن تعريفه بأنَّه : « الاستغناء عن عنصر لغوي في التركيب بالمذكور لوجود قرائن لفظية أو معنوية أو سياقية تدل على هذا المحذوف »[5].

---

(١) تاج العروس : (حذف) ١٢١/٢٣ .

(٢) ينظر : البرهان في علوم القران ، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ـ بيروت ، د . ط ، ٢٠١٢م : ٦٧/٣ .

(٣) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، الدكتور طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ـ مصر ، د . ط ، ١٩٩٨م : ٢٠ .

(٤) ينظر : (Cohesion In English P .P : 144) ، نقلا عن : لسانيات النص : ٢١ .

(٥) نحو النص بين الأصالة والحداثة : ١٣٠

وقد تنبه الدكتور صبحي إبراهيم الفقي على أن المرجعية للمحذوف لا تنحصر في المرجعية القبلية أو السابقة ، وإنما « إذا كانت بين المحذوف والمذكور فهي داخلية لاحقة ، أما إذا كانت بين المذكور والمحذوف على الترتيب فإنَّها تكون داخلية سابقة ، أو لنقول إنَّها مرجعية داخلية متبادلة »[1].

وهذا النوع من الحذف هو ما يحدث عملية التماسك النصي عند (هاليداي ورقية حسن) ؛ لأنَّ بعض مرجعيات الحذف تكون أحيانًا « خارجية تعتمد على سياق الحال الذي يمدنا بالمعلومات التي تسهم في تفسير المثال ، لكن الحذف المرجعي للخارج ـ خارج النص ـ ليس له مكان في التماسك »[2].

وقد استوقف رأي (هاليداي ورقية حسن) في عدم أهمية الحذف ذي المرجعية الخارجية في عملية التماسك الدكتور محمد عبد الباسط عيد ليقول : « هذا ما لا تؤيده النصوص حتى لو اقتصر مفهوم النص على الوجود المادي المكتوب وعزلناه عن محيطه وسياقه الخارجي فإنَّ هذا السياق فاعل في تلقي النص فاعل في بنيته التي تأثرت حذفًا وذكرًا بالسياق الخارجي »[3]، وما ذهب إليه توظيف لقضية لا حذف إلا بقرينة وقد تكون هذه القرينة خارجية ـ التي سيتم مناقشة دورها في عملية التماسك ـ وبالتالي يحدث بين المحذوف وهذه القرينة وإن كانت خارجية نوع تكرار يسهم في تماسك النص .

وعلاقة الحذف بالاستبدال من جهة الاتساق أنَّه استبدال بالصفر[4] « إذ لا يحل محل المحذوف أي شيء ، ومن ثم نجد في الجملة الثانية فراغاً

---

(١) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق : ٢٠٣/٢ .

(٢) (Cohesion In English P .P : 144)، نقلا عن : علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: ٢٠١/٢ .

(٣) النص والخطاب قراءة في علوم القران ، تأليف الدكتور محمد عبد الباسط عيد ، تقديم الدكتور صلاح رزق ، مكتبة الآداب ، القاهرة ـ مصر ، ط/١ ، ٢٠٠٩م : ١٨٣ .

(٤) يُنظَر : لسانيات النص : ٢١ .

بنيوياً يهتدي القارئ إلى ملئه بالاعتماد على ما ورد في الجملة الأولى أو النص السابق»[1] .

وقد ميز (محمد خطابي) بين الحذف في الجملة الواحدة والحذف بين الجمل ، وقرر أن الحذف في الجملة «غير مهم من حيث الاتساق ؛ وذلك لأنَّ العلاقة بين طرفي الجملة علاقة بنيوية لا يقوم فيها الحذف بأي دور اتساقي ، وبناء عليه فإن أهمية دور الحذف في الاتساق ينبغي البحث عنه في العلاقة بين الجمل وليس داخل الجملة الواحدة»[2] .

وهذا التقسيم محل نظر فلا يُسلَّم له أن الحذف في الجملة لا يقوم بأي دور في تماسك النص ولا أن العلاقة بين طرفي الجملة مجرد علاقة بنيوية ؛ وذلك أن لا حذف إلا بقرينة تدل على المحذوف ، ثم إن كان الحذف بين الجمل أظهر لدوره في التماسك ، فلا ينبغي قصره دون الحذف داخل الجملة .

أقسام الحذف :

قسّم (هاليداي ورقية حسن) الحذف إلى[3] :

١- الحذف الاسمي : وهو حذف اسم داخل المركب الاسمي ، ومثاله عندهما : «أي قبعة ستلبس؟ هذه هي الأحسن» . يعلق محمد خطابي على المثال في الحذف الاسمي بقوله : «واضح أن (القبعة) قد حذفت في الجواب»[4].

٢- الحذف الفعلي : وقصد به الحذف داخل المركب الفعلي[5]؛ أي : «الحذف داخل المجموعة الفعلية»[6].

---

(١) يُنظَر : لسانيات النص: ٢١ .

(٢) المصدر نفسه : ٢١ .

(٣) يُنظَر : (Cohesion In English P .P : 145) ، نقلا عن : لسانيات النص : ٢١ وعلم لغة النص النظرية والتطبيق : ١١٨ .

(٤) يُنظَر : علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق : ٢٠٢/٢ ، علم لغة النص النظرية والتطبيق : ١١٨ .

(٥) يُنظَر لسانيات النص : ٢٢ .

(٦) علم لغة النص النظرية والتطبيق : ١١٨ .

٣- الحذف الجملي : وأكثر ما يكون هذا الحذف عندهما في الجملة الاستفهامية[١] .

الذي يظهر من هذا المثال أن الحذف عندهما ليس كالحذف في اللغة العربية على مستوى التراكيب بل هو عين ما أطلقا عليه الإحالة الضميرية ، وليس ما ذكرا من مثال منطبق على الاستبدال الصفري بل أبدلا الضمير (هي) بـ (القبعة) ، فيمكن أن يصدق عليه عنوان الحذف الاستبدالي .

وقد عرض الدكتور صبحي إبراهيم الفقي لخمسة أقسام من الحذف رأى فيها أنَّها أكثر الأنماط قيامًا بمهمة التماسك النصي ، وهي : حذف الاسم ، حذف الفعل ، حذف العبارة ، حذف الجملة ، حذف اكثر من جملة[٢] .

الحذف في العربية :

الحذف في اللغة العربية غير مقتصر على أنماط محددة من الكلام ؛ فهو يشمل الأصوات والحركات والحروف والمفردات والجمل بل يتعدى الحذف إلى أكثر من جملة[٣] .

١- حذف الاسم :

يكثر الحذف في الأسماء حتى يصدق بحقه القول إنَّه لا يستثنى باب من أبواب النحو ، فيقع في المبتدأ والخبر والفاعل والمفاعيل والمضاف والمضاف إليه والنعت والمعطوف والمستثنى والحال والتمييز وغيرها[٤] . ومن هذا الحذف ما جاء في قول فضالة بن شريك الأسدي[٥] : [الوافر]

---

(١) يُنظَر لسانيات النص : ٢٢ .

(٢) يُنظَر : علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق : ١٩٦/٢ .

(٣) يُنظَر : الخصائص : ٣٦٠/٢ ، أصول التفكير النحوي ، الدكتور علي أبو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ـ مصر ، ط/١ ، ٢٠٠٧م : ٢٥٩ .

(٤) يُنظَر : مغني اللبيب : ٤٠٧/٦-٤٦٥ ، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : ١٩٠-٢٤٤ .

(٥) يُنظَر : معجم الشعراء للمرزباني : ٣٠٨ . الصَّكُّ : الضَّرْبُ الشَّدِيدُ بِالشَّيءِ الْعَرِيض ، وقيل : هُوَ الضَّرْبُ عامة بِأَيِّ شَيءٍ كان ، لسان العرب : (صكك) ٤٥٦/١٠ .

وإنَّـك لَـوْ شَـهِدتَ بكـاءَ هِنْـدٍ ورَمْلَـةَ إذ تصُـكَّانِ الخُـدودا

فالحذف في الاسم المعطوف وإقامة المضاف إليه مقامه أي : وبكاء رملة

٢- حذف الفعل وحده :

قد يحذف الفعل وحده من الكلام ويبقى مرفوعه دليلاً عليه ، مع التنبيه على أن حذف الفعل قد يطلق ويراد به غالباً حذفه مع مرفوعه ، ويسمى حذف الجملة[١].

يقول ابن جني : «وذلك بأن يكون الفاعل مفصولاً عنه مرفوعًا به وذلك نحو قولك : أزيدٌ قام ، فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل ؛ لأنَّك تريد : أقام زيدٌ؟ ، فلما أضمرته فسرته بقولك : قام . . .»[٢] .

والعلة التي اعتمدها (ابن جني) لتحديد كون الفعل حذف وحده أو حذف مع مرفوعه هي أن لا يرفع فاعلان بالفعل الواحد ، في حالة كون الفعل المحذوف بعده اسم مرفوع[٣] .

وأما ابن هشام فجعل من التفسير علة في اطراد الحذف ، فقال : «ويطرد حذفه مفسراً نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ (التوبة:٦) ، و﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ (الانشقاق:١) ، و﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ (الإسراء:١٠٠)، والأصل : لو تملكون تملكون ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير»[٤].

---

(١) يُنظَر : المقتضب : ٢١٦/٣ ، أسرار العربية : ٢٣٨/١ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تأليف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١ هـ) ، ومعه : عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية بيروت ، د . ط ، د . ت : ٨٦/٤ .

(٢) الخصائص : ٣٨٠/٢ .

(٣) يُنظَر : المصدر نفسه : ٣٨٠/٢ .

(٤) مغني اللبيب : ٤٥٣/٦ .

ومنه قول القتال الكلابي [1] : [الكامل]

وَإِذَا القُـرُومُ سَـمَتْ لَنـا أَعْنَاقُهَـا نَحْنُـو إِلَيْهَـا بِالهِجَـانِ المُزْبِـدِ

وفيه فعل محذوف يفسره الفعل بعده فتقديره : وإِذَا سَمَتِ القُرُوم سَمت لَنَا أَعْنَاقُهَا .

٣- حذف الجملة من الكلام :

إنّ تجنب الإطالة أهم الدوافع وراء حذف الجملة من طيات الكلام ؛ « لذلك نلحظ أن حذفها يقع في الأساليب المركبة من أكثر من جملة ، وهي أساليب : الشرط والقسم والعطف والاستفهام ، وبعد (إذا) التي تضاف إلى الجملة »[2] ، فهي أساليب تتسم بالطول قياساً بالتراكيب الأخرى في العربية .

والحذف هنا ـ وإن كان لجملة كاملة من الكلام ـ غير أنَّه يلزم بقاء دليل عليه قال ابن جني : « فأما الجملة فنحو قولهم في القسم : والله لا فعلت وتالله لقد فعلت . وأصله : أقسم بالله فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال ـ من الجار والجواب ـ دليلا على الجملة المحذوفة . وكذلك الأفعال في الأمر والنهي والتحضيض »[3]

وقد أحصى الدكتور طاهر سليمان حمودة موارد حذف الجملة في اللغة العربية ، وقسمها إلى قسمين : الحذف في الأساليب والحذف في التراكيب

---

(١) ديوان القتال الكلابي : ٤٣ القَرْمُ : الْفَحْلُ الذي يُتْرَكُ من الرُّكُوبِ وَالْعَمَل ويُودَع للفِحْلة ، وَالْجَمْعُ قُروم ، القَرْمُ مِنَ الرِّجَال : السَّيِّدُ الْمُعَظَّم ، لسان العرب : (قرم) ٤٧٣/١٢ ، وأصل الهِجان البِيض ، وكلُّ هِجان أَبيض . والهِجانُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ : الخالصُ ، لسان العرب : (هجن) ٤٣٣/١٣ ، وزَبَّدَ شِدْق فُلَان وتَزَبَّد بِمَعْنًى . والزَّبَد : زَبَد الْجَمَلِ الْهَائِجِ وَهُوَ لُعَامُه الأَبيض الَّذِي تَتَلَطَّخُ بِهِ مَشَافِرُهُ إِذا هَاجَ ، لسان العرب : (زبد) ١٩٣/٣ ، ومثله قوله : إذا الرفاق مع الرفاق أهمها ؛ أي : إذا أَهَمَّ الرفاقَ ، ديوان القتال الكلابي : ٦٩ .

(٢) ظاهرة الحذف : ٢٨٤ .

(٣) الخصائص : ٣٦٠/٢ .

الأخرى ، فمن الأساليب الحذف في النداء والاختصاص والإغراء والتحذير والمدح والذم والقسم ، ومن الحذف في التراكيب الأخرى الحذف في الاشتغال وبعد الأدوات التي تختص بالأفعال ، والحذف في الأمثال وفي كان وجملة الصلة ، وعمل المفعول المطلق ، وكذا الحذف في الاستفهام ، وحذف كان واسمها وبقاء الخبر ، وحذف فعل القول وحذف الفعل (اذكر) [1] . قال شبيب ابن عمرو الطائي [2] : [الرجز]

هـــل لـــك أن تـــدخل في جهـــنم

قلـــت لهـــا لا والجليـــل الأعظـــم

هنا جملة محذوفة في جواب الاستفهام بـ (هل) : تقدر بـ (لا أستطيع أن أدخل جهنم)

وبما أن الكلام عن الحذف في هذا البحث لا يستهدف سرد قضيته ولا الخلاف فيها ، أكتفي بذكر جُلِّ مظان ورودها ؛ إظهاراً لمكانة هذه الظاهرة في الدرس اللغوي عند العرب ، ولعل شيوع هذه الظاهرة في العربية يظهر مدى تماسك النص العربي من خلال دلالة اللزوم ، لما يقتضيه الحذف من تماسك في النص ، فالنص العربي تتوافر فيه خاصية التماسك من خلال الحذف بدرجة عالية .

كيفية حدوث التماسك من خلال الحذف .

ينتج التماسك من خلال الحذف فيما يأتي :

١- الدليل على المحذوف .

إنَّ شرط النحاة في الحذف في جميع مستوياته هو الدليل على المحذوف وهذا الدليل لازم [3] لعملية الحذف ويتمثل في قرينة ؛ مصاحبة حالية أو مقالية ،

---

(١) يُنظَر : ظاهرة الحذف : ٢٥٤-٢٦٤ .

(٢) يُنظَر : لسان العرب : (هلل) ٧٠٩/١١ .

(٣) يُنظَر : الكتاب : ٢٥٣/١ ، ٢٥٨ ، الخصائص : ٣٦٤/٢ ، مغني اللبيب : ٣١٧/٦ ، والبرهان في علوم القرآن : ١٠٢/٣، ردَّ على النحاة بقوله : وأما قول النحويين : الحذف لغير دليل ويسمى «اقتصاراً»، فلا تحرير فيه ؛ لأنه لا حذف فيه بالكلية».

وهذه القرائن لازمة للحذف سواء كان الحذف واجباً أم جائزاً[1] «وأن الحذف في ظل وجود الدليل والقرينة الدالة عليه يتلاءم مع أهم خصائص العربية وهي الإيجاز»[2].

قال جَعفر بن عُلبة الحارثي[3] : [الطويل]

وقَـالوا لَنـا ثِنْتَـانِ لا بُـدَّ مِنْهُمـا صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْـرِعَتْ أو سَلاسِـلُ

ففي الشطر الأول حذف للمضاف المجرور (إحدى) تقديره : لا بُدَّ من إحداهما ؛ فالقرينة اللفظية التي دلت على الحذف هي المضاف إليه الضمير (هما) لعلم السامع ، وأما قرينة السياق فقد ذكرها (ابن جني) في أحد قوليه في توجيه هذا البيت ، وهي أن «أو» في الشطر الثاني توجب أحد الشيئين لا كليهما[4] .

ولا يخفى ما في هذا الدليل من مرجعية تضفي على طرفي عملية الحذف تماسكاً ملحوظاً . يقول فضالة بن هند بن شريك الأسدي[5] : [الطويل]

---

(١) يُنظَر : المقتضب : ٨١/٢ ، الإيضاح في علوم البلاغة : ٩٨ ، وعلم لغة النص ، النظرية والتطبيق : ١١٦ .

(٢) السبك في العربية المعاصرة بين المنطوق والمكتوب ، تأليف الدكتور محمد سالم أبو عفرة ، تقديم الدكتور محمد العبد ، مكتبة الآداب ، القاهرة ـ مصر ، ط/١ ، ٢٠١٠م : ١٢٠ .

(٣) ديوان اللصوص : ١٩٣/١ .

(٤) يُنظَر : التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة : ٢٥ .

(٥) يُنظَر : أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها لابن الكلبي (ت٢٠٤هـ أو٢٠٦هـ) ، تحقيق : أحمد زكي ، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، ط/٤ ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م : ٣٩ . والحِفاظ : الذَّبُّ عن المحارِم والمَنْعُ لها عند الحُروب ، والاسمُ الحَفِيظة ، يُنظَر : لسان العرب : (حفظ) ٤٤٢/٧ وحالَبْت الرجُلَ إذا نَصَرْتَه وعاوَنْتَه . وحَلائِبُ الرجُلِ : أنْصارُه مِنْ بَني عَمِّه خاصَّةً . لسان العرب : (حلب) ٣٣٢/١ .

أَنَاصِـــحُ شَـــمِّرْ للرِّهَـــانِ فَإِنَّهَـــا غَـــدَاةُ حِفَـــاظٍ جَمَّعَتْهَـــا الحَلاَئِـــبُ

المنادى بالهمزة هو فرسه (ناصح) وقد دلت الهمزة على ما حذف وهو الفعل (أنادي) .

٢- التكرار التقديري :

يأتي هذا التكرار من الناحية الدلالية «؛ لأنَّ المحذوف يعامل ـ من ناحية الدلالة على الأقل ـ معاملة المذكور» [١] مع العرض أن هذا التكرار قد يكون باللفظ وحده أو بالمعنى وحده أو يكون لفظاً ومعنى ، وذلك بحسب القرينة والدليل[٢] .

وبما أن التكرار غير واقع في ألفاظ الكلام بل يكون تقديراً ، يمكن أن يطلق البحث التكرار التقديري على هذا النوع من التكرار .

لأنَّه تكرار لا يقع إلا بالتقدير أي تقدير المحذوف ، وهذا التكرار هو الذي يسهم فعلياً في عملية التماسك بين جملتين وقع في أحدهما حذف وجاء في الأخرى الدليل .

ففي المثال السابق من قول جعفر بن علبة الحارثي : إذ التقدير : لا بد من إحداهما فلفظ (إحدى) عند التقدير يكون ذكراً فيكون : صدور رماح أو سلاسل ، تكراراً لها ، وتكون (إحدى) مرجعية لصدور رماح ولسلاسل ، يفهمان بها .

٣- المتلقي :

إن الفقرتين السابقتين (الدليل ، والتكرار) ، لا شك أنَّهما أهم عنصرين يحدثان التماسك في الكلام من خلال الحذف ، غير أنَّهما متوقفتان على

---

(١) علم اللغة النصي : ٢٤٦ ، وقد بين أنَّه : «تكرار اللفظ نفسه بعد إعادة المحذوف» : ٢٠٠ .

(٢) يُنظَر : علم اللغة النصي : ٢٠٨-٢٠٩ .

(المتلقي) ـ في حقيقة الأمر ـ ؛ لأنَّ الحذف «غياب يستكمله المتلقي»[1] فهو الذي يقوم بعملية التقدير ، وهو المقصود من وراء ذلكم المرشد الدال على المحذوف (الدليل) .

لذا جعل النحاة العرب علم المخاطب بالمحذوف قرينة لإجازة الحذف يقول (ابن السراج) عند كلامه عن حذف المبتدأ والخبر «وقد يعرض الحذف في المبتدأ وفي الخبر لعلم المخاطب ، بما حذف»[2] .

وعلم المخاطب هو قرينة حالية خارجية تكشف عن دور (المتلقي) ومهمته في عملية التماسك ، «فللمخاطب دور مركزي في عملية الحذف ، فهو الذي يوجهها ويتحكم بها»[3]، ثم «إنَّ حضور ثنائية المذكور والمحذوف مما يعظم دور القارئ في إنجاز نصية النص»[4] .

ولعل قول النحاة (الأصل عدم التقدير) دليل يمكن توظيفه لدور المتلقي في إحداث عملية التماسك ، ولا سيما عند تقييد هذا الأصل ببعض المقيدات كقول ابن هشام : «الأصل عدم التقدير لاسيما فيما كثر استعماله»[5] ، فجعل من كثر الاستعمال تقوية لهذا الأصل ، وما الغرض الذي أراده (ابن هشام) من (كثرة الاستعمال) إن لم يكن سعة التداول حتى صار المعنى لدى كل متلقٍ لا يحتاج إلى كثير نظر أو كثير تفكر .

---

(١) النص والخطاب قراءة في علوم القرآن : ١٨٦ .

(٢) الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ) تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، ط/٣ ، ١٩٩٦م : ٦٧/١ .

(٣) أصول تحليل الخطاب : ١١٧٥/٢

(٤) النص والخطاب قراءة في علوم القرآن : ١٨٣ .

(٥) يُنظَر : مغني اللبيب : ٥٣٧/٢ ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، للشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) حققه وقدم له بدراسة : الدكتور البدراوي زهران ، الشركة المصرية العالمية للنشر ـ لونجمان ، القاهرة ، ط/١ ، ١٩٩٨م : ١٢٤ ، ١٧٨ .